جموح الأمة فر أحكام القرآن

الدكتور محمد جميل مبارك كلية الشريعـــة أكادير

بسم الله الرحمن الرحيم

جهود الأمة في خدمة القرآن

ىقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد فإن خدمة القرآن الكريم لتعد هدفا كبيرا أمام علماء الأمة عبر تاريخها؛ إذ يرون أن خدمة القرآن الكريم تمهد الاستهداء بنور الوحي أمام أجيال الأمة.

ومن ثم فلا عجب أن نجد ما يربو على ستة آلاف مصنف ⁽¹⁾ في تفسير كتاب الله على مدى أربعة عشر قرنا.

وعلم تفسير القرآن الكريم – والأحكام جزء منه – أول العلوم نشأة، لما أنه أول ما تأخذ منه الأمة دينها، وبذلك يستحق أن يكون أشرف العلوم.

وقد استنهض القرآن الكريم منذ نزوله، هم علماء الأمة لمختلف فنون المعرفة الخادمة للأمة، ويحتل الاهتمام بأحكام الهدى القرآني صدارة الاهتمامات، وهو ما يفسر وفرة النشاط الفقهي الخصب الذي أثاره القرآن الكريم بسبب ما تضمنه من أحكام، والقرآن الكريم أصلا كتاب أحكام، بالمفهوم الواسع لمصطلح "الحكم".

^{(1):} هكذا أحصى مركز الدراسات القرآنية التابع لجمع الملك فهد لطباعة المصحف. أنظر مقدمة فهرست مصنفات تفسير القرآن ص 3.

وقد أثمر هذا النشاط الفقهي ثروة هائلة مخزونة في مؤلفات أحكام القرآن خاصة، وفي كتب التفسير عامة.

وتروم هذه الورقة العلمية استجلاء كل حوانب هذا النشاط الفقهي، وعرض أهم المؤلفات فيه، وأهم المحطات التاريخية ذات السمات البارزة في هذا الجحال.

وقد تم تقسيم هذه الورقة العلمية إلى مباحث يرجى أن تجلي جهود الأمة في استنباط الهدى القرآني: المبحث الأول: دوافع التأليف في أحكام القرآن.

المبحث الثاني:مفهوم أحكام القرآن بين التوسيع والتضييق

المبحث الثالث:أهم المؤلفات في أحكام القرآن الكريم عبر القرون

المبحث الرابع: أهم المحطات التاريخية للتأليف في أحكام القرآن

المبحث الأول: دوافع التأليف في أحكام القرآن.

لا شك أن وراء التبكير بالتأليف في أحكان القرآن دوافع متعددة كلها مشروعة، وكلها تعود إلى الدوافع الأكبر وهو: دافع خدمة القرآن الكريم.

وهذه أهم الدوافع التي بدت من خلال التعامل مع جهود الأمة في هذه المجال.

الدافع الأول: حاجة الناس إلى بيان حكم الله الواجب معرفته، معرفة ينبنى عليها العمل؛ فقد أيقن علماء الأمة أن لا أمر يترل بالأمة إلا ولله فيه حكم منصوص أو مستنبط؛ فما عليهم إلا أن يدأبوا في بيان الحكم منصوصا أو مستنبطا، وأيقنت الأمة أن الله غير تاركها سدى بلا أوامر تأتمر بها. وبلا حدود تقف عندها، وبلا مقادير تلتزم بها، وتلك هي خلاصة التكليف، والتكليف لا يستقيم إلا بالتشريع، والتشريع لا تنجلي أحواله إلا ببيان " أحكام الهدى القرآني".

وقد تقررت لدى علماء الأمة قاعدة أن القرآن هو أصل التشريع ومنبع الأحكام، وأن السنة بيان للقرآن، حتى لا تكاد تجد نازلة إلا وجدت لها حكما من كتاب الله، وفي هذا يقول الإمام الشافع _____ي، رحمه الله: "ليست تترل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها(1)"

^{(1) :} الرسالة ص 20

ولهذا الدافع علاقة بالمسألة التي يثيرها الأصوليون عادة وهي: هل لله في كل مسألة حكم؟ وهل النصوص وافية بالأحكام؟ فذهب القائلون بالقياس إلى أن النصوص لا تحيط بكل الحوادث، فلا مناص من ثم من الأخذ بالقياس عليها.

وذهب نفاة القياس إلى وفاء النصوص مع عدم إغفال إشاراتها واقتضاءاتها ومفاهيمها، فإذا لم يسعفهم ذلك لجأوا إلى القياس، وهؤلاء أيضا ذهبو إلى أن لله في كل مسألة حكما⁽²⁾.

قال الأمر إلى قول الإمام الشافعي: "ليست تترل بأحد من دين الله نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها(3)"

ومدار النقاش لدى هؤلاء جميعا هو: النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، والاتفاق على هذا المدار من أقوى الدوافع على البحث عن أحكام المسائل في القرآن الكريم.

الدافع الثاني: تأييد الرأي الفقهي الذي يذهب إليه المحتهد فيما يستنبطه من النص القرآني.

وكل الأئمة المحتهدين منذ القرن الثاني الهجري يجعلون من القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع، ويختلفون بعد ذلك في مناهج إعمال هذا المصدر في اجتهاداتهم، ومن مظاهر هذا الاختلاف:

أ- اشتراط تواتر القراءة لتكون حجة في التشريع، فقد اشترطه جمهور الأئمة، وأضاف الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى القراءات المتواترة القراءة الأحادية في الحجة.

قال الأمدي: "اتفقوا على أن ما نقل إلينا من القرآن نقلا متواترا، وعلمنا أنه من القرآن: أنه حجة: واختلفوا فيما نقل إلينا آحادا، كمصحف ابن مسعود وغيره، هل يكون حجة أم لا؟

فنفاه الشافعي وأثبته أبو حنيفة...(1)"

ب نسخ القرآن: هل يصح أن ينسخ القرآن بالسنة، كما ذهب الإمامان أبو حنيفة ومالك، أو
لا يصح نسخ القرآن إلا بالقرآن كما ذهب الإمام الشافعي؟

^{(2):} انظر في تفاصيل هذه المسألة مثلا أعلام الموقعين جــ 333/1 والفكر السامي جــ 33/2 فما بعد

 $[\]dots/1$: الأحكام للآمدي جـ (1)

ج- مفهوم المخالفة "دليل الخطاب" في نصوص القرآن الكريم هل هو حجة كما ذهب الإمامان مالك والشافعي؟ أوليس بحجة كما ذهب أبو حنيفة وأصحابه.

د- الامر والنهي الواردان في القرآن الكريم هل يدلان على الوجوب والتحريم، أو على غيرهما؟ وتفصيلات هذه القضايا مبثوثة في المصادر الأصولية، والمقصود من ايرادها هنا: الاشارة إلى ما في أحكام القرآن من اختلاف انظار المجتهدين.

وبالرجوع إلى كتب أحكام القرآن يتبين أن مساحة الخلاف في أحكام القرآن أوسع دائرة من الخلاف في التفسير عامة.

غير أن هذا الخلاف الواسع يعود في معظمه " يرجع إلى اختلاف انظار

الدافع الثالث: تأييد المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه أتباع المذاهب الفقهية المختلفة، ولذلك نجد مؤلفات في أحكام القرآن لفقهاء ينتمون إلى مختلف المذاهب الفقهية المعروفة، كما سنرى في محاولة إحصاء أهم كتب أحكام القرآن في المبحث الثاني.

الدافع الرابع: نشدان الأمن بكل صوره، والبحث عن وسائل تحقيقه، فكان العمل بأحكام القرآن أعظم وسيلة لتحقيق هذا الأمن المنشود؛ فأزهى عصور الإستقرار في المجتمعات: تلك العصور التي يتحاكم الناس فيها إلى هدى القرآن.

فالتزاعات تقل عند معرفة أحكام القرآن، والعدالة تسود بتنفيذ أحكام القرآن، والناس يطمئنون بتحكيم القرآن؛ إذ لا أمر فيه إلا بمعروف، ولا نحي فيه إلا عن منكر، ولا إحلال فيه إلا للطيب ولا تحريم فيه إلا للخبيث، ولا حكم فيه إلا بالقسط.

المبحث الثاني:

مفهوم "أحكام القرآن بين التوسيع والتضييق"

المتبادر من عبارة "أحكام القرآن" ألا تتناول إلا ما يدخل في الأحكام بمفهومها الخاص، لكن هذا المفهوم قد يتسع ليشمل الآداب والأخلاق وبالنظر إلى هذا الاتساع فلا يصح حصر عدد الآيات التي فيها "أحكام" لكن منهج تحديد العلوم التي اشتمل عليها القرآن الكريم فرض على العلماء أن يجعلوا أحكام القرآن أحد العلوم البارزة في القرآن الكريم ويستتبع هذا التحديد وضع معالم بين الأحكام وغيرها مما يؤخذ من القرآن الكريم وأبرز هذه المعالم الفاصلة أن الأحكام إذا أطلقت فإنما تنصرف إلى الأحكام الفقهية المأخوذة من الآيات القرآنية؛ إذ الفقه "أحكام"، فأحكام القرآن تعنى فقه القرآن، أو الفقه المأخوذ من القرآن.

ومن أعظم ما يستمد منه الفقه آيات القرآن، ومن ثم يصح أن تدخل كتب أحكام القرآن في كتب الفقه، وإن كانت تحتوي على أمور أخرى تتعلق بتفسير القرآن وقد ذكروا أن العلوم التي تؤخذ من القرآن الكريم كثيرة جدا فعدد الزركشي علوم القرآن وجعل النوع الثاني والثلاثين منها معرفة أحكام القرآن (1).

وبالغ من جعل علوم القرآن سبعة وسبعين ألف علم ومائتي علم اي بعدد كلم القرآن الكريم" إذ كل كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف إذ لكل كلمة ظاهر وباطن، وحد ومطلع"(2).

ثم اختار ابن العربي أن يجملها في ثلاثة علوم كبرى وهي:

1- التوحيد

2- والتذكير

(3) والأحكام (-3

وجعل التذكير معظم القرآن⁽⁴⁾.

وحدد مفهوم الأحكام بقوله: "ويدخل في الأحكام: التكليف كله من العمل في قسم النافع منه والضار، وحظ الأمر والنهي والندب⁽⁵⁾"

وأجمل الإمام الشاطبي أجناس العلوم التي احتوى عليها القرآن الكريم في ثلاثة.

^{(1):} البرهان جــ 3/2

^{(2):} إحياء علوم الدين جــ 296/1

⁽³⁾: ينظر قانون التأويل ص 541

⁶²⁸ السابق ص: $^{(4)}$

⁽⁵⁾: السابق ص

"أحدها: معرفة المتوجه إليه وهو الله المعبود سبحانه

والثاني: معرفة كيفية التوجه إليه

والثالث: معرفة مآل العبد⁽¹⁾.

والجنس الثاني هو المعبر عنه بأحكام القرآن بالمعني الخاص.

وأحكام القرآن بهذا المعنى لها سمتان:

الأولى: سمة الكلية، ومعنى هذه السمة أن الأحكام الواردة في القرآن تؤخذ على الإجمال والكلية ومراعاة هذه السمة تسوغ القول بأن في القرآن حكم كل شيء وقد عبر غير واحد من العلماء على هذا.

وقد سبق قول الإمام الشافعي: ليس تترل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدلالة على سبيل الهدى فيها.

و الثانية: سمة الحاجة إلى البيان التفصيلي الذي تولته السنة النبوية الشريفة وبهذا الاعتبار يصح ما قاله كثير من العلماء بأن السنة إنما هي بيان للكتاب.

ويرى الإمام العز بن عبد السلام أن معظم آي القرآن يشتمل على أحكام قال رحمه الله: "معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة وأخلاق جميلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام، فمنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، إما بلا ضم إلى آية أخرى... وإما به... وقال: ويستدل على الأحكام تارة بالصيغة، وهو ظاهر، وتارة بالإخبار... وتارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر، أو نفع أو ضر ... (1)".

^{(1):} المو افقات جـ 380/3

^{(2):} السابق حــ 366/3

^{(1):} نقله عنه السيوطي عن كتابه الإمام في أدلة الأحكام. أنظر الإتقان حـــ 35/4

فهذا النص يفيد أن القرآن كله أحكام، واحتاط ابن عبد السلام بقوله: "معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام".

وتوجيه كلام ابن عبد السلام أن القرآن كله هدى والهدى حكم الله. ففي كل آية -على هذا- حكم الله لما أنها من هدى الله.

و بهذا التوجيه أيضا يفهم تعقيب الزركشي على قول من حصر آيات الأحكام في خمسمائة آية بقوله :"ولعل مرادهم المصرح به، فإن آية القصاص والأنفال وغيرها يستنبط منها كثير من الأحكام"(1).

ثم أحال على كتاب الإمام بن عبد السلام: الإيمام في بيان ادلة الأحكام للوقوف على احتواء معظم آيات القرآن على الأحكام.

وعلى هذا التوجيه أيضا يحمل ما ورد في كلام بعض العلماء على أن في السورة الفلانية من القرآن كذا وكذا حكما.

فهذا ابن العربي يقول في مقدمة تفسيره لسورة البقرة في:أحكام القرآن" سمعت بعض أشياحي يقول فيها الف أمر، وألف نهى، وألف حكم، وألف خبر"(2).

وكأن ابن العربي سلم هذا التوجيه، وهو مسلم بالاعتبار المذكور وإلا فقد استدرك وقال: "والذي حضر الآن من أحكامها في هذا المجموع تسعون آية"(2).

وشتان بين تسعين آية وبين أربعة آلاف آية!!

ويبدو أن الإمام القرطبي نحا هذا المنحى؛ إذ سمى تفسيره للقرآن الكريم كاملا: "الجامع لأحكام القرآن" فقد يكون رأى أن معظم الآيات تحتوي على أحكام، وإن اعترف بأن من الآيات ما ليس فيه حكم بالاعتبار الخاص لمفهوم الحكم.

^{(1):} البرهان في علوم القرآن جــ 4-3/2

^{15/1} أحكام القرآن جـ $^{(2)}$

قال في مقدمة كتابه هذا؛ وهو يبين منهجه فيه: "فضمنت كل آية تتضمن حكما فما زاد مسائل نبين فيها ما تحتوي عليه من أسباب الترول والتفسير والغريب والحكم، فإن لم تتضمن حكما ذكرت ما فيها من التفسير والتأويل، هكذا إلى آخر الكتاب"(1).

وقد يسمح لنا هذا التوحيه بتعليل ضخامة بعض الكتب المعنونة بأحكام القرآن والتي لم تر النور إلى اليوم.

فأحكام القرآن للقطان (ت306هـ) قيل إنه اثناعشر جزءا، فقد يكون فسر القرآن الكريم كله باعتبار أنه كله أحكام.

وكتاب مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) المعنون: "المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره" ذكروا أنه في عشرة أجزاء ثم اختصره في أربعة أجزاء، كما سيأتي فقد يكون أيضا متوسعا في مفهوم "الأحكام".

وإذا اتجهنا إلى مفهوم الحكم عند الأصوليين وحدنا بعض تعاريفه ينحو هذا المنحى المتسع فهذا الإمام الأمدي أورد عدة تعاريف للحكم الشرعى ثم اختار تعريفه بأنه "خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية"(1).

فهذا التعريف شامل للأحكام لم يخرج عنه إلا الاخبار عن المعقولات والمحسوسات كما ذكر الأمدي، وهي أيضا لا تخلوا من أحكام بذلك الاعتبار.

المبحث الثالث: أهم المؤلفات في أحكام القرآن.

العلامة الاخباري المفسر -1 العلامة الاخباري المفسر -1 العلامة الاخباري المفسر كان رأسا في الانساب " إلا أنه شيعي متروك الحديث) -1.

نسبه إليه ابن النديم في الفهرس $^{(2)}$ ، وذكر أنه رواه عن ابن عباس.

^{19/1} جامع لأحكام القرآن ج $^{(1)}$:

^{(1):} الأحكام جــ 1/96

^{(1):} سير أعلام النبلاء حــ 358/6 الترجمة 942

^{(&}lt;sup>2)</sup>: الفهرست ص 41

2- تفسير خمسمائة آية من القرآن في المأمورات والمنهيات الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الخراساني (ت 150هـ)، وقال الذهبي: مات سنة نيف و خمسين ومائة (3)

ومقاتل مشهور بالتفسير، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة (3)، روى عنه هذا الكتاب منصور بن عبد الحميد البارودي(4).

وذكر بروكلمان أن الكتاب مخطوط في المتحف البريطاني 8033 OR (ثالث4)(5)

3- مجرد أحكام القرآن:

لأبي زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان الأموي الكوفي (ت203)

الإمام المقرىء الحافظ الفقيه

ذكره له ابن النديم في الفهرست

4- أحكام القرآن - للإمام محمد ابن ادريس الشافعي (ت204) أحد الأئمة الأربعة المشهورين نسبه إليه ابن النديم في الفهرست، وحاجي خليفة في كشف الطفون، وذكره هو نفسه في كتاب الرسالة.

وصرح ابن حجر في فتح الباري بأن "أحكام القرآن" من وضع الإمام الشافعي.

والكتاب مفقود، والمطبوع بهذا العنوان من جمع الإمام البيهقي (ت 458)(2) جمعه من نصوص الشافعي ومن كتب أصحابه كالمزني والبويطي والربيع الجيزي والربيع المرادي وغيرهم.

^{(3):} سير أعلام النبلاء حـ 603/6 الترجمة 1080

^{(&}lt;sup>4)</sup>: الفهرست ص 179

^{(5):} تاريخ الأدب العربي جــ 10/4

^{(1):} الفهرست ص 41، وتنظر ترجمته في تمذيب التهذيب 75/11 وشذرات الذهب حـــ 8/2

^{(2):} أنظر الفهرست ص 41 وكشف الظنون حــ 19/1؛ والبرهان في علوم القرآن حــ 3/2، وفهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حــ 20/1 وعلم أحكام القرآن للدكتور المرحوم م. الحسين ألحيان ص17.

5- أحكام القرآن

(1) لأبي ثور الكلبي ابراهيم بن حالد بن أبي اليمان البغدادي صاحب المذهب

6- أحكام القرآن

لأبي الفضل احمد المعذل بن غيلان البصري المالكي (ت240) الفقيه المتكلم النظار، صاحب المؤلفات (2)، وإمام المالكية بالعراق، وهو شيخ اسماعيل القاضي الآتي قريبا.

7- إيجاب التمسك بأحكام القرآن

لأبي محمد يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي المروزي البغدادي (ت 242)⁽¹⁾ الفقيه المحتهد المصنف، مختلف في توثيقه⁽²⁾

وعنوانه غير قاطع بأنه في ألحكام القرآن" واقتصر ابن النديم في الفهرست على قوله:

8- أحكام القرآن

لأبي الحسن علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي (ت242) الحافظ العلامة الحجة الثقة الفاضل، وهو من كبار المحدثين الثقات شيخ البخاري ومسلم والترمذي والنسائي (3)

قال الذهبي: وله مصنفات مفيدة منها: "أحكام القرآن"(1)

ترتيب المدارك 5/6 الديباج المذهب 141/1

^{184/1} الفهرست ص 39، هدية العارفين حــ 2/1 تمذيب التهذيب: $^{(1)}$

^{434/1} الفهرست ص 40-40 کشف الظنون جــ (2)

^{(1):} الفهرست ص 41، هدية العارفين حــ 515/2

^{(2):} هذيب التهذيب حــ 179/1

^{(3):} تذكرة الحافظ حـــ 450/2 كشف الظنون حـــ 20/1

تهذيب التهذيب حـ 293/7، سير أعلام النبلاء حـ 401/9

معجم المؤلفين حــ 418/2

9- أحكام القرآن:

لأبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري البصري الأزدي الضرير (ت 246) المقري المشهور أحد رواة أبي عمرو بن العلاء البصري والكسائي⁽²⁾.

10-أحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني المالكي (ت256) الإمام الفقيه الثقة (3)

11- أحكام القرآن

 $^{(4)}(261$ لأبي بكر أحمد بن عمر بن مهير الخصاف الشيباني (ت

12 –أحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري المالكي (ت268)

13- أحكام القرآن

لأبي سليمان داود بن علي بن داود بن حلف الاصبهاني البغدادي (ت 270)إمام مذهب أهل الظاهر (2).

^{(1):} سير أعلام النبلاء 403/9.

^{(2):} الفهرست ص 287، هدية العارفين جـ 333/1، معرفة القراء الكبار حـ 386/1

^{(3):} ترتيب المدارك حـ 207/4 الديباج المذهب حـ 172/2

^{(4):} كشف الظنون حــ 21/1

^{164/2} سير أعلام النبلاء حــ 500/12 الديباج المذهب حــ (10)

^{(2):} الفهرست ص 41، طبقات المفسرين للداودي حــ 168/1

14- أحكام القرآن

لأبي إسحاق اسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي المالكي (ت 282) شيخ المالكية بالعراق (3) وله كتب نفيسة، وقيل عن هذا الكتاب: إنه لم يسبقه أحد من أصحابه إلى مثله (4) وكتابه هذا مطبوع

15- أحكام القرآن:

لأبي سعيد يحيى بن منصور بن حسن السلمي الهروي (الحنبلي) الإمام الحافظ (ت292). قال الذهبي: وله كتاب في أحكام القرآن، قال الرهاوي: لم يسبق إلى مثلها(1)

16-أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير التميمي البغدادي، القاضي المالكي (ت305هـ) تفقه باسماعيل القاضي المذكور آنفا قال ابن فرحون: وله كتاب في أحكام القرآن (2)

17 - أحكام القرآن

لأبي الحسن على بن موسى بن يزيد القمي النيسابوري الحنفي (ت305هـ) شيخ الحنفية بخراسان. وصف الذهبي كتابه هذا بأنه "كتاب نفيس" (1)

^{291/4} الفهرست ص 252، ترتیب المدارك $^{(3)}$:

الديباج المذهب حــ 285/1 وعبارته: "وهو كتاب لم يسبق إلى مثله" (4)

^{542/10} سير أعلام النبلاء جــ $^{(1)}$

^{(2):} الديباج حـــ 185/2 وانظر فهرست ابن حير ص 48

^{(1):} سير أعلام النبلاء حـــ 144/11 الترجمة 2658، وانظر الفهرست لابن النديم ص 260

18- أحكام القرآن

لأبي الأسود موسى بن عبد الرحمان بن حبيب القطان المالكي ت 306هـ، من تلاميذ محمد بن سحنون، كان يحسن الكلام في الفقه على مذهب مالك وأصحابه.

ويبدو أن كتابه هذا تفسير للقرآن الكريم كله، فهو كتاب ضخم، قال ابن فرحون: "وألف أبو الأسود أحكام القرآن اثني عشر جزءا"(2)

19- أحكام القرآن

لأبي جعفر أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي القيرواني المالكي (ت319) من أصحاب ابن عبدوس، كان من أهل العلم عالما بالوثائق.

قال ابن فرحون عن كتابه هذا في أحكام القرآن أنه عشرة أجزاء (1).

ويبدو أيضا أنه تفسير للقرآن الكريم كاملا، كما سبق في أحكام القرآن للقطان، على ما في المراد بالأجزاء من الاحتمال.

20-أحكام القرآن

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي (ت 321هـ) صاحب التصانيف المفيدة، جمع بين الحديث والفقه وله منهج رائع في كتابه يدرك هذه الروعة كل من اطلع علي.

وقد يسر الله العثور على نصفه تقريبا، وطبع محققا في مجلدين بانقرة بتركيا⁽²⁾.

21- أحكام القرآن

^{(2):} الديباج **حــ** 336/2

^{(1):} الديباج **حــ** 170/1

^{(2):} أنظر مقدمة تحقيق أحكام القرآن للطحاوي للدكتور سعد الدين أونال ص 3

لأبي الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد الظاهري (ت324هـ) العالم النبيل الثقة له مصنفات على مذهب الظاهرية $^{(1)}$.

24- أحكام القرآن

لأبي محمد عبد الله بن مطرف بن محمد (المعروف بابن آمنة-القرطبي المالكي (ت340هـ) نسبه الحميدي إلى المذهب الشافعي⁽²⁾.

قال عنه ابن حزم: هو غاية في أحكام القرآن(3)

25- أحكام القرآن

لأبي الحكم منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي المالكي (ت355 هـ).

قال المقرى في نفح الطيب-وهو يعدد التآليف الحسان في بلاده: "ومنها في أحكام القرآن كتاب ابن أمية الحجاري (4)...وكتاب القاضى أبي الحكم منذر بن سعيد... وكلاهما في أحكام القرآن غاية "(5).

ونسب إليه الحميدي كتاب: "**الإنباه عن استنباط الأحكام من كتاب الله (1**)" ولعله هذا أو هما كتابان.

26- أحكام القرآن

لأبي إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة المعروف بابن القُرطي⁽²⁾-المالكي المصري (ت 355هـ) من ذرية عمار بن ياسر رضي الله عنه-كان رأس المالكية بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالك طبع أكثر من مرة.

^{(1):} الفهرست ص 273، معجم المؤلفين جـ 227/2.

^{(2):} جذوة المقتبس جـ 639/2

^{(3):} عن فهرست مصنفات تفسير القرآن، مرجع سابق ص 19

^{(4):} كذا هنا، والذي في جذوة المقتبس: ابن آمنة، وهو المذكور في رقم 24

^{(&}lt;sup>5)</sup>: نقح الطيب حـــ 148/4

^{(1):} حذوة المقتبس ج 556/2

^{(2):} نسبه إلى ربيع القرط- كما قال الذهبي

^{(3):} الديباج حــ 194/2، وسير أعلام النبلاء حــ 174/12

27 أحكام القرآن

لأبي بكر احمد بن على الرازي الجصاص الحنفي (ت 370 هـ)

وهو إمام الحنيفية في عصره، ويحتج في كتابه هذا للمذهب الحنفي. وهو مطبوع متداول.

28- أحكام القرآن

لأبي بكر محمد ابن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الكواز المالكي، كان حيا قبل عام 375هــ (1).

29- أحكام القرآن

لأبي الحسن عباد بن عباس الطالقاني (ت385)

ذكر ابن الجوزي أنه ينصر فيه مذهب الاعتزال⁽²⁾.

30- أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن حويزمنذاذ العراقي المالكي (ت 390)(3).

31- أحكام القرآن

(1) لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد الربعي الباغاني المالكي (ت401) مشى فيه على المذهب المالكي (وهو مخطوط ($^{(2)}$).

^{(1):} طبقات الفقهاء للشيرازي ص 142، معجم المؤلفين حـ 283/8، علم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص 24.

^{(2):} هدية العارفين حــ 436/1، ومعجم المؤلفين حــ 29/2 عن فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حــ 24/1

^{229/2} الديباج = (3):

^{(1):} الصلة حــ 87/1 وكشف الظنون حــ 36/3

^{21/1} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جـ (2)

32 - المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره (في عشرة أجزاء) لأبي محمد مكى بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)

33- اختصار أحكام القرآن في أربعة أجزاء: للمؤلف المذكور نفسه (4)

34- أحكام القرآن

لأبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء القاضي الحنبلي البغدادي (ت 458) شيخ الحنابلة (1).

35- أحكام القرآن

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي الشافعي (ت458)

صاحب المؤلفات منها السنن الكبري.

جمعه من كلام الإمام الشافعي ومن كلام أصحابه، كما سبقت الإشارة عند ذكر " أحكام القرآن" للإمام الشافعي.

وهو مطبوع متداول.

36- أحكام القرآن

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الطبري المعروف بإلكيا الهراسي الشافعي (ت504) ويحتج في كتابه هذا للمذهب الشافعي

²⁵ ص نافير الهداية إلى بلوغ النهاية جـ 22/1، وعلم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص $^{(3)}$

^{(4):} مقدمة تفسير الهداية جـــ 19/1.

^{325/13} سير أعلام النبلاء حــ (1)

وهو مطبوع متداول.

37- أحكام القرآن

لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد- ابن العربي المعارفي المالكي (ت 543هـ)

صاحب المؤلفات المشهورة

وهو من أهم مصادر التفسير الفقهي

وهو مطبوع مشهور متداول

38- أحكام القرآن

لأبي محمد عبد المنعم بن محمد بم عبد الرحيم المعروف بابن الفرس الغرناطي المالكي (ت597هـ)

من مصادر التفسير الفقهي

وهو الآن مطبوع متداول.

النصيبي المقرىء المبارك بن نوفل - أبو العباس، تقي الدين الشافعي النصيبي المقرىء -39 (-3664هـ)

-40 الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي المالكي (ت 671هـ)

وهو تفسير شامل مع عناية خاصة بأحكام القرآن.

وهو مطبوع مشهور متداول.

41- التبيان في أحكام القرآن

لأبي على الحسن بن العزيز بن محمد (ابن أبي الأحوص) (ت نحو 700هــ).

⁽¹⁾: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جــ (1)

^{23/1} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جـ (1)

42- القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز

لأبي العباس شهاب الدين احمد بن يوسف بن محمد بن ابراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) وهو مخطوط بخط المؤلف في دار الكتب المصرية (2)

وهو صاحب الدار المصون في علوم الكتاب المكنون

وهو مطبوع متداول.

43- إحكام العنوان لأحكام القرآن

لأبي سعيد صلاح الدين: خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي (ت 761هـ)

44- تمذيب أحكام القرآن

لأبي الثناء جمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود المعروف بابن سراج، القونوي الحنفي (ت $^{(2)}$ هـ)

45- النهاية في تفسير الخمسمائة آية

لأحمد بن عبد الله بن علي الشيعي البحراني المعروف بابن المتوج (ت 810 هــ)(3).

46- تيسير البيان لأحكام القرآن

لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله نور الدين اليمني الموزعي (ت نحو 820 هـ) وهو مطبوع في حزأين برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

^{1079/2} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جـ $^{(2)}$

^{(1):} فهر ست مصنفات تفسير القرآن الكريم جـ (19/1)

^{(2):} الجواهر المضية في طبقات الحنفية حـــ 436/3، وهدية العارفين

جــ 409/2 عن فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جــ 579/2 وعلم أحكام القرآن للدكتور ألحيان، مرجع سابق ص 30 (3): علم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص 31 وفهرست مصنفات وتفسير القرآن الكريم جــ 1309/3

47 كتر العرفان في فقه القرآن

لمقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين السيوري الشيعي الامامي (ت 826هــ).

وهو تفسير لآيات الاحكام على مذهب الشيعة الإمامية وهو مطبوع.

48- الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة

لشمس الدين يوسف بن أحمد بن محمد الزيدي اليماني (ت 832هـ).

وهو تفسير آيات الأحكام على مذهب الشيعة الزيدية وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ⁽¹⁾(41م)

> 48- الإحكام لبيان ما في القرآن من الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) وذكر الزركلي في الإعلام أنه مخطوط⁽²⁾.

49- كتر الرحمان في أحكام القرآن لعلاء الدين على بن محمد بن أَقْبَرْس (ت862هـ) من فضلاء الشافعية.

ذكر في كشف الظنون أنه في عشر محلدات(3)

50- شفاء العليل في شرح الخمسمائة آية من التتريل

^{(1):} علم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص 32، وفهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حـــ 593/2

^{(2):} عن علم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص 32

^{(3):} كشف الظنون جــ 20/1 عن علم أحكام القرآن للدكتور ألحيان ص 32-33

لعبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن علي الزيدي المعروف بالنجري اليمني (ت 877هـ).

احتصره من الثمرات اليانعة السابق في رقم 47.

طبع الجزء الأول منه، بصنعاء اليمن، دار الجيل (1)

51- أحكام الكتاب المبين

لعلى بن عبد الله بن محمود الشنفكي الشافعي (ت 890هـ).

وهو في تفسير آيات الأحكام (179 ورقة) وتوجد نسخة منه بخط المؤلف في المكتبة الأزهرية⁽³⁾، وحقق بعضه في رسالة جامعية⁽⁴⁾ .

52- الاكليل في استنباط التتريل

للإمام حلال الدين السيوطي (ت911هـ)

وهو تفسير مطبوع متداول

وقد ذكره السيوطي لنفسه في الاتقان وقال عنه: "ذكرت فيه كل ما استنبط منه من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضا مما سوى ذلك، كثير القائدة، جم العائدة"(1)

53 - زبدة البيان في شرح آيات أحكام القرآن 53 الأحمد بن محمد الأردبيلي الشيعي الإمامي (ت993 هـ) وهو مطبوع (2)

³³ ص (مرجع سابق) ص 33:

^{(2):} هكذا أورد تاريخ وفاته د. ألحيان مع قوله: أنه لم يهتد إلى ترجمته، وأورد في فهرست مصنفات القرآن الكريم وفاته كانت 907.

^{(3):} علم أحكام القرآن، مرجع سابق ص 34.

⁽⁴⁾: فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حــ (4)

^{(1):} الاتقان في علوم القرآن جــ 34/4-35

^{913/20} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم $^{(2)}$

54- تفسير آيات الأحكام

لمحمد بن علي بن إبراهيم الفارسي الاستيراباذي الشيعي الإمامي المكي (ت 1028 هـ) وهو مخطوط بخطه في مدرسة سبهسالار – طهران⁽³⁾.

55- مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام

لجواد بن سعد الكاظمي الشيعي (ت1065هـ) مخطوط بخطه في قرية باهار -همدان⁽¹⁾.

56- منتهى المرام -شرح آيات الأحكام

لمحمد بن الحسين بن الإمام القاسم الحسيني (ت1067هـ) وهو شرح لمئتين ونيف وعشرين آية جمعها محمد بن إبراهيم بن الوزير.

وهو مطبوع في مجلد واحد، ونشرته الدار اليمنية للتوزيع 1406هـــ(2).

57- شرح آيات الأحكام.

لمحدم بن قاسم بن محمد الطباطباني الشيعي الحسن (ت1092⁽³⁾.

58- تفسير آيات الاحكام

لمحمد ناصر بن محمد يحيى بن أمين العباسي الا له آبادي (ت 1163)⁽¹⁾.

59- تفسير آيات الأحكام.

لعلى بن دلدار اللَّكْهَنَوِي الشيعي الإمامي الهندي (ت 1259هـ) تكلم فيه على مذهب الشيعة (2).

وانظر علم أحكام القرآن- مرجع سابق ص 35.

^{(3):} المرجع السابق جـــ 205/1

^{1196/3} جـ مصنفات تفسير القرآن الكريم عن مصنفات فهرست مصنفات في القرآن الكريم عن المنافق المناف

^{(2):} خلاصة الأثر حــ 455/3 – عن فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حــ 1267/3 وعلم أحكام القرآن ص 36.

^{939/2} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جـ (3)

^{205/1} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم جي $^{(1)}$

^{(2):} السابق جــ 207/1

-60 نيل المرام من تفسير آيات الأحكام.

لحمد صديق حان بن حسن بن على القنوجي (ت1307هـ) صاحب التصانيف الشهيرة.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات(3).

61- تفسير آيات الأحكام.

لحمد بن عبد الله دراز المصري (ت 1377هـ)

ألف باشتراك مع الأستاذ درويش⁽⁴⁾.

62- تفسير آيات الأحكام.

للشيخ محمد على السايس (ت1396هـ)

وهو مطبوع، وضعه وفق مقرر الدراسة في الأزهر $^{(1)}$.

63- تفسير آيات الأحكام.

لمحمد حسين محمود الطباطبائي الشيعي الإمامي العراقي (ت1402) وهو مطبوع $^{(1)}$. عطبعة النجف. $^{(2)}$

64- تفسير آيات الأحكام.

للشيخ مناع بن خليل القطان (ت 1420هـ) مطبوع تناول فيه بعض آيات الأحكام وفق منهج طلاب الشريعة بدأ من سورة الأنعام وانتهى بسورة الأحزاب⁽³⁾.

65- روائع البيان تفسير آيات الأحكام.

للشيخ محمد على الصابون حفظه الله.

^{(3):} فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم حــ 1317/3، وعلم أحكام القرآن ص 37.

^{(&}lt;sup>4)</sup>: السابق حــ 1/205.

^{(1):}السابق حــ 206/1، انظر تعليق مركز الدراسات القرآنية عليه في الفهرست المذكور

^{(2):} علم أحكام القرآن ص 38.

^{.206/1} فهرست مصنفات القرآن الكريم جـ .206/1

وقد جمع لمنهجه في الكتاب عشرة عناصر: ثامنها: الأحكام الشرعية وأدلة الفقهاء، مع الترجيح بين الأدلة (4).

المبحث الرابع: أهم المحطات التاريخية للتأليف في أحكام الهدى.

من الصعب تحديد أهم المحطات التاريخية للتأليف في أحكام القرآن وأسباب هذه الصعوبة عديدة منها:

- أن التأليف في أحكام القرآن لم يخل منه أي عصر عبر تاريخ الإسلام؛ نظرا لاهتمام العلماء في كل عصر بالجانب التشريعي للقرآن الكريم، وإلقاء نظرة على المؤلفات في أحكام القرآن يجلِّي هذه الحقيقة.
 - أن علم أحكام القرآن يعد أهم العلوم التي اشتمل عليها القرآن الكريم.
- 3 أن الحديث عن احكام القرآن يفرض الاعتداد بكتب التفسير العامة التي تحتوي قطعا على أحكام القرآن فهي كتب الأحكام وزيادة.

ومن ثم فالمحطات التاريخية للتأليف في أحكام القرآن لا تنفصل عن المحطات التاريخية لفسير القرآن.

وآلاف التفاسير الموجودة مطبوعة أو مخطوطة تجعل توزيعها على المحطات التاريخية أمرا في غاية الصعوبة؛ إذ لو قسمنا عدد المؤلفات في تفسير القرآن ما بين موعب وموجز ووسيط على القرون الإسلامية الأربعة عشر لوجدنا أن معدل عدد التفاسير في كل قرن لا يقل عن أربعمائة تفسير!! وهذا عدد ضخم! ثم هو دليل على عناية الأمة بخدمة القرآن الكريم!

- 4- أن المؤلفات في أحكام القرآن لم يتيسر الاطلاع عليها كلها ودراسة أهم المحطات التاريخية للتأليف في الأحكام لا تكون كاملة دقيقة إلا بالاطلاع على كل تلك المؤلفات أو على معظمها على الأقل.
- 5- وكثير من تلك المؤلفات تتداول أسماؤها وأسماء مؤلفيها في كتب التراجم والطبقات والفهارس والاثبات، وهي في عداد التراث المفقود.

وكثير منهالم تحتفظ بعض الخزائن إلا بأجزاء يسيرة منها.

^{(&}lt;sup>4)</sup>: أنظر مقدمة الكتاب ص 11.

وكثير منها مازال مخطوطا ينتظر من يسهل قراءته للباحثين وتحديد أهم المحطات التاريخية متوقف على الاطلاع على كل هذا إذ المقصود بالمحطة التاريخية أن تكون محطة تعرف تحولا هاما في منهج التناول أو ازديادا في عدد المؤلفات، أو حدوث قدرات ابتكارية، أو إضافات قوية، أو غير ذلك مما يعد مزية تتميز بها مرحلة عن مرحلة، بل قد تتناول مرحلة تاريخية باعتبار ركود أو انكماش أو انحطاط في هذا العلم: علم أحكام القرآن، والمجازفة بإصدار الأحكام لا يقبلها المنهج العلمي مع وجود الصعوبات المذكورة آنفا.

ومع هذه الصعوبات فمن الممكن الاجتهاد في ذكر أهم المحطات التاريخية التي مر بها التأليف في أحكام القرآن.

وهذه هي أهم المحطات:

المحطة الأولى: محطة عهد الصحابة

وتتميز هذه المحطة بما يلي:

- -1 معايشة نزول القرآن الكريم، ومشاهدة تأول النبي $\frac{1}{2}$ \mathbb{Z} \mathbb
- 2− المزج بين تعلم معاني الآيات وبين امتثال هديها؛ ويدل على هذه المزية قول أبي عبد الرحمان السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما: ألهم كانوا إذا تعلموا من النبي عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا.
 - 3- قلة الاختلاف في أحكام القرآن بين الصحابة بالمقارنة مع القرون بعدهم.

المحطة الثانية: محطة عهد التابعين الذين تتلمذوا على الصحابة رضوان الله عليهم.

^{5/1} : أعلام الموقعين جــ (1)

ويتميز عهدهم في هذا المحال بما يلي:

- -1 ازدیاد الحاجة إلى فهم أحكام القرآن.
- 2- تأثر اللسان العربي بما أضعف السليقة.
- 3- ظهور بواكير التأليف في تفسير القرآن الكريم، ابتداء من تفسير مجاهد بن جبر (ت104هـ).
- 4- اظافة اجتهادات إلى ما تلقوه عن الصحابة من تفسير آيات الأحكام وقد تضمنت كتب التفسير الأولى مرويات كثيرة لهؤلاء التابعين، وتعد هذه المرويات تراثا يستهدي به الناظر في أحكام القرآن؛ فتفسير الطبري رحمه الله قد حفظ لنا عددا هائلا من تلك المرويات.

المحطة الثالثة: محطة عهد الأئمة المحتهدين، ويمكن أن تسمى محطة تأسيس المذاهب الفقهية.

وهذه من أهم المحطات التي مر بها علم احكام القرآن لأن كا إمام يقدم بين يدي اجتهاده النظر في القرآن يستهدي به ويستعين ببيان السنة له، يتلو القرآن مرات ومرات، تعبدا وتدبرا واستنباطا.

وقد روى البيهقي بسنده إلى الربيع بن سليمان المرادي أنه قال: لما أراد الشافعي أن يصنف أحكام القرآن قرأ القرآن مائة مرة (1).

ولمكى بن أبي طالب القيسي (ت1437) كتاب بعنوان" المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره" في عشرة أجزاء.

وقد يحتوي هذا الكتاب على ما روى عن الإمام مالك في تعامله مع القرآن الكريم من أحكام وقد عرف عم مالك نزعه بالقرآن حسب تعبير ابن أبي حاتم؛ إذ عنون أحد أبواب كتابه: الجرح والتعديل باب ما ذكر فيما فتح الله على مالك نزعه بالقرآن، روى فيه بسنده إلى خالد بن نزار الأيلي قوله: ما رأيت أحدا أنزع بكتاب الله من مالك بن أنس.

قال أبو محمد —يعني ابن أبي حاتم- وقد رأى خالد سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد (1) وغيرهم

^{(1):} مناقب الشافعي حـــ (1)

^{(1):} ارشاد السالك إلى مناقب مالك ليوسف بن حسن سن عبد الهادي (ت 909) ص 405.

وخير ما يخلص تعامل الأئمة المجتهدين مع أحكام القرآن في هذا المقام قول الإمام الشاطبي -رحمه الله-: "إن الكتاب قد تقرر أنه كلى الشريعة وعمدة الملة وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر ...وإذا كان كذلك لزم ضرورة لمن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها، واللحاق بأهلها: أن يتخذه سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي، نظرا وعملا، لا اقتصارا على أحدهما، فإن كان قادرا على ذلك، ولا يقدر عليه إلا من زاول ما يعينه على ذلك من السنة المبينة للكتاب، وإلا فكلام الأئمة السابقين والسلف المتقدمين. آخذ بيده في هذا المقصد الشريف، والمرتبة المنيفة(2).

ويلحظ دارس المذاهب الفقهية المعروفة ان لكل واحد منهم سلفا فيما ذهب اليه من اقوال، من الصحابة الذين عايشوا نزول القران وشاهدوا تمثله من رسول الله الله الله الله الله الله على استنباط الاحكام المستجدة من القران الكريم و من السنة النبوية.

وهذا يفسر التسلسل العلمي في هذه الامة واختلاف هؤلاء الأئمة في بعض القضايا راجع إلى أمور أهمها:

علم أهل المدينة تراثا وجد فيه الإمام مالك بن أنس أقوال طائفة من الصحابة الذين عاشوا بالمدينة، وأقوال طائفة أخرى من التابعين وتابعيهم.

ففقه عمر وابنه وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت ومن اخذ منهم من التابعين نجد اثاره بادية في فقه الامام مالك، مع اجتهادات للامام مالك خالف فيها من سبقوه، واختار من بين اقوالهم مايناسب منهجه.

، مع اجتهادات للامام ابي حنيفة واصحابه خالفوا فيها من سبقوهم واختاروا من بين اقوالهم (1).

وهذا يقال في سائر الائمة المحتهدين.

ومنطلق الاجتهاد لديهم هو —بلا شك- نصوص الوحي من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة.

^{(2):} المو افقات جـ 346/3

^{(1):} انظر هذه المسألة في حجة الله البالغة ج 166/1 وانظر تعقيب استاذنا الدكتور محمد بلتاجي حسن رحمه الله على مجمل كلام ولي الله الدهولي في كتلبه: مناهج التشريع الاسلامي في القرن الثاني الهجري ج 39/1 فما بعدها

ويستخلص من هذا التراث الفقهي ثمرة التعامل الجمتهدين مع القران الكريم لاستنباط احكامه، ومع السنة النبوية لاستنباط فقهها، وهما اساسان لكل العلوم التي انتجها العقل المسلم عبر التاريخ الاسلامي

2-ان كلا من هؤلاء الائمة له منهج استنباطي خاص به يتميز به عمن سواه من امثاله، ومناهج هؤلاء الائمة ذات شقين :

شق مبدئي متفق عليه، وهو ان منطلقهم في الاستنباط هو النص، فلا تجد احدا لم يجعل القران الكريم من اصول مذهبه .

وشق تفصيلي مختلف فيه كلا أوبعضا.

المحطة الرابعة: محطة تاييد المذاهب الفقهية

من القواعد المقررة في مناهج الاجتهاد ان المحتهد لا بد ان يدعم اجتهاده بما يأخذه من القرآن الكريم او من السنة النبوية او من المقاصد العامة للشريعة .

واتباع المحتهدين يبحثون عما يؤيدون به المذهب الفقهي الذي اقتنعوا باصوله فاقتدوا به .ومن اهم عوامل دعم المذهب : البحث في القران الكريم، ولعل هذا ما يفسر تزايد النشاط في التاليف في احكام القران : ابتداء من القرن الثالث .

وقد سبق في سرد أهم المؤلفات في احكام القران: ان اهمها في القرن الثالث بلغ ثلاثة عشر مؤلفا، وبما يكشف البحث عن مزيد منها ثم تواتر هذا الازدياد في القرن الرابع بعد ان استقرت المذاهب الفقهية وكثر أتباعها واشتد التنافس في الاحتجاج لها رغبة في كون الأتباع على بينة من امرهم الديني والدنيوي .

1- ان الجهد الفقهي الدائر حول احكام القران اتجه الى تفسير وتاييد المذاهب الفقهية اكثر من اتجاهه الى استنباط احكام من القران الكريم تعالج القضايا المستجدة .

2- ان الفكر الفقهي اصيب ببعض الجمود لم يستطع معه ان يقدم اجابات فقهية للاسئلة التي تطرحها القضايا الجديدة .

3- التقليد المذهبي قد شاع في بعض الاوساط الفقهية فاصبحت -معه- نصرة المذهب، هدفا اكبر من هدف خدمة الامة بتقديم الحلول لمشاكلها .

فكان ذلك عنصرا من العناصر التي ادت الى بعض التقهقر لدى الامة في نشاطها العلمي الشامل الذي عرفته وقت ان انطلقت العقول في الفضاء الرحب للابداع.

وقد اعتبر الامام الغزالي التقليد احد حجب فهم القران، وفسر هذا الحجاب بان "يكون مقلدا لمذهب سمعه بالتقليد وجمد عليه وثبت في نفسه التعصب له بمجرد الاتباع للمسموع من غير وصول إليه ببصيرة ومشاهدة فهذا شخص قيده معتقده عن أن يجاوزه فلا يمكنه أن يخطر بباله غير معتقده، فصار نظره موقوفا إلى مسموعه (1).

4- أن الفقهاء المسلمين -بصورة عامة- رغم ما ساد الساحة الفقهية من التقليد وبعض التعصب قد استطاعوا مواصلة التعامل مع أحكام القرآن وهم يجيبون عن النوازل وقد يرجحون غيرما في مذهبهم.

فأبو جعفر الطحاوي، محدث الديار المصرية وفقيهها (ت 321هـ) كان يعرض في كتابه" أحكام القرآن" كما هائلا من أقوال الصحابة وادلتها، ليجد بعد سردها مجالا رحبا لإعمال نظره وترجيح ما يراه من تلك الأقوال بعد النظر في أدلتها فانتماؤه للمذهب الحنفي لم يعقه عن الابداع في التعامل مع "أحكام القرآن".

وينم تلخيص عمله في كتابه هذا عن هذا المنحى الاجتهادي، وترى ذلك واضحا في قوله: "وقد ألفنا كتابنا هذا نلتمس فيه كشف ما قدرنا على كشفه من أحكام كتاب الله عز وحل... وإيضاح ما قدرنا على إيضاحه منه وما يجب العمل به فيه بما أمكننا من بيان متشابهه بمحكمه، وما أوضحته السنة منه، وما بينته اللغة العربية منه، وما دل عليه مما روى عن السلف الصالح من الخلفاء الراشدين المهديين، ومن سواهم من أصحاب رسول الله وتابعيهم بإحسان رضوان الله عليهم "(2).

فعبارات: الكشف، والإيضاح، وبيان المتشابه بالمحكم واللجوء إلى السنة الموضحة، واللغة العربية المبينة، ومرويات السلف، كلها عبارات توحى بالاستقلال في الفهم والكشف والبيان.

وإذا تجاوزنا القرن الرابع إلى ما بعده فلن نعدم من له مثل نفس أبي جعفر الطحاوي رحمه الله، فنجد مثلا فقيهين مالكيين في القرن السادس هما أبو بكر بن العربي، وعبد المنعم ابن الفرس، فقد ضمنا كتابيهما مناقشة

^{(1):} إحياء علوم الدين جــ 291/1

 $^{^{(2)}}$ مقدمة أحكام القرآن جـ $^{(2)}$

قضايا لغوية وحديثية وغيرها إضافة إلى الموضوع الأساس للكتابين وهو: أحكام القرآن، وتعاملهما مع القرآن الكريم لأحذ الأحكام منه جعلهما ينحوان منحى اتباع الدليل بقطع النظر عن موافقته ما في مذهبهما المالكي أو عن مخالفته إياه، فقد يوافقان في ترجيحاتهما مذهب أبي حنيفة أومذهب الشافعي أو مذهب غيرهما، وإن كانا يوافقان في الغالب مذهبهما المالكي.

وهكذا يقال في معظم القرون.